فرنسا ولعبتها الخطيرة في شرق البحر الأبيض المتوسط

إدلير ليكا*

ملخص: تتناول هذه الدراسة سياسة فرنسا شرق البحر المتوسط؛ سواء في دعمها لليونان ضد تركيا أم في مواقفها بليبيا، وترى الدراسة أنه إذا كانت سياسة المعايير المزدوجة الخطيرة التي تنتهجها فرنسا في شرق البحر الأبيض المتوسط وليبيا ستتمخض عن عواقب، فإن هذه العواقب هي مساعدة روسيا على الاستقرار في شمال إفريقيا، وتعريض الجناح الجنوبي لحلف الناتو للخطر، وزيادة انقسام الاتحاد الأوربي؛ لتحويله بذلك إلى لاعب غير فعال في جيوسياسة المنطقة. وإذا كانت الرغبة قائمة عند الاتحاد الأوربي وحلف الناتو في إيقاف فرنسا عند حدّها فينبغي عليهما أن يدعوا إلى وقف المطالب المتطرفة لفرنسا واليونان. ولا نظن أن فرنسا بهذه السياسة المتحيزة تستطيع أن تحمل تركيا على التخلي عن مصالحها المشروعة في ليبيا وشرق المتوسط.

* جامعة غيليشم، تركيا

France and its Dangerous Game in the Eastern Mediterranean

IDLIR LIKA *

ABSTRACT *This study analyses France's current Eastern Mediterranean policy through its support of Greece against Turkey and its stands in Libya. The study also claims that; if this dangerous double standards policy, adopted by France in Eastern Mediterranean and Libya, is to lead to consequences, these consequences would be; supporting Russian stability in North Africa, endangering NATO's southern flank, and increasing the split within the EU by turning it into an ineffective actor in the region's geopolitics. If the EU and NATO still want to stop France, they have to put an end to the extreme demands of France and Greece. We do not think that France, through these biased policies, can force Turkey to give up on its legitimate interests in Libya and Eastern Mediterranean*

* Gelişim University, Turkey

رؤية تركية
2020-(4/9)
114 - 103

DOI:10.36360/1560-009-004-006

المدخل:

منذ اكتشاف احتياطيات المواد الهيدروكربونية الضخمة في شرق البحر الأبيض المتوسط في عام 2010 تعمل اليونان على إنشاء نظام للأمن والطاقة في هذه المنطقة يستثني تركيا والقبارصة الأتراك، من خلال التحالف الخماسي مع اليونان وإدارة جنوب قبرص اليونانية ومصر والإمارات العربية المتحدة. وتعطي فرنسا الأولوية لشرق البحر الأبيض المتوسط، من أجل الحصول على حصةٍ من موارد الطاقة، ومحاربة ما يُسمَّى المنظمات الإرهابية في سوريا وشمال إفريقيا ومنطقة الساحل. ولكنها بسياساتها التي انتهجتها حتى الآن، تدفع المنطقة إلى عدم الاستقرار، وتساعد روسيا على الاستقرار في شمال إفريقيا، وتزيد التشرذم داخل الاتحاد الأوربي لتحويله إلى لاعب غير فعال في جيوسياسة المنطقة. إن الفوضى والأزمة الإنسانية الكبيرة التي خلقتها مواقف فرنسا المناهضة لتركيا وسياساتها التي اتبعتها في هذا السياق لم تقتصر على شرق البحر الأبيض المتوسط؛ فقد ساعدت فرنسا نظام الأسد على بقائه في سوريا، من خلال دعم تنظيم PYD /YPG الإرهابي الذي يشكل تهديدًا كبيرًا للأمن الوطني في تركيا منذ عام 2014، بحجة محاربة تنظيم داعش الإرهابي، ودعم «الممر الإرهابي» الذي أراد الرئيس الأمريكي باراك أوباما بناءه في شمال سوريا، ومن هنا شاركت في مقتل آلاف المدنيين، وتشريد الملايين من منازلهم. وعندما نضع نصب الأعين السيناريو السوري، والدعم السياسي والعسكري المقدّم للكيانات الانقلابية غير الشرعية في ليبيا منذ سنواتٍ، نرى بوضوحٍ كبيرٍ أن فرنسا هي اللاعب الأساسي الذي يلعب «لعبة خطيرة» في شرق البحر الأبيض المتوسط، على الرغم من كل الاتهامات الموجهة إلى تركيا[1].

سياسة فرنسا في شرق البحر الأبيض المتوسط:

بدأت لعبة فرنسا الخطيرة في شرق البحر الأبيض المتوسط في عام 2011. فقد نجحت فرنسا التي دفعت الناتو للتدخل في ليبيا، في الإطاحة بالقذافي، لكنها جرّتها بعد ذلك إلى حرب أهلية، ووصف وزير الخارجية الفرنسي آلان جوبيه آنذاك، التدخل الفرنسي العسكري في آب 2011 بأنه «استثمارٌ من أجل المستقبل»، وقال: إن إدارة باريس تخلت عن دعم الأنظمة الاستبدادية ضد التطرف، وأن أولوياتها باتت تتمثل في الاستجابة لمطالب الشعوب في شمال إفريقيا والشرق الأوسط (كما فعلت في ساحل العاج)، وحماية المدنيين[2]. ولكن سرعان ما فُهِم أن الأمر لم يكن كذلك. ففرنسا بعد قيامها بقصف ليبيا جرّتها إلى الفوضى. وامتنعت فرنسا التي لزمت الصمت أمام إسقاط محمد مرسي، أول رئيس منتَخَب لمصر في 3 تموز 2013 بالانقلاب- عن وصف التطورات بـ«الانقلاب»، وغضت بصرها عن مقتل آلاف المعارضين للانقلاب في الشوارع. ثم ما لبثت أن أقامت علاقات وثيقة

مع الدكتاتور الانقلابي السيسي، وباعت لمصر وللمرة الأولى طائرات «رافال» الحربية التي كانت تجد صعوبة في تصديرها[3].

وعلى عكس ما قاله وزير الخارجية الفرنسي جوبيه، دعمت إدارة باريس المطالب المتطرفة لليونان وإدارة جنوب قبرص اليونانية في شرق البحر الأبيض المتوسط، بعد أن جرّت ليبيا إلى حرب أهلية وضَحّتْ بآمال شعب مصر المجاورة في الحرية في سبيل دكتاتور انقلابي. فاليونان وإدارة جنوب القبرص اليونانية تدعوان إلى وجوب تحديد مناطق النفوذ البحري وفقًا لمبدأ «خط الوسط» وإلى اعتبار أن الجزر أيضًا لها مياهها الإقليمية الخاصة بها. وهذا يعني أنها تسعيان على أن يبقى الجرف القاري لتركيا التي تمتلك أطول شريط ساحلي في شرق البحر الأبيض المتوسط مقتصرًا على خليج أنطاليا[4]. وفي هذا السياق، وقعت فرنسا مع إدارة جنوب قبرص اليونانية على اتفاقية الدفاع المشترك في 28 شباط 2007، ودعمت اتفاقيات «المنطقة الاقتصادية الخالصة» التي وقعتها إدارة جنوب قبرص اليونانية من جانبٍ واحدٍ مع مصر عام 2003، ولبنان في عام 2007، و(إسرائيل) عام 2010. ثم وُسِّعت اتفاقية الدفاع المشترك هذه وحُدِّثت في 4 نيسان 2017، لتشمل مجالات عديدة، وفي مقدمتها أمن الطاقة، وتقديم الدعم اللوجستي للقوات المسلحة الفرنسية. وبهذه الاتفاقية، أصبحت فرنسا أهم

شريك عسكري لإدارة جنوب قبرص اليونانية بعد اليونان[5]. والموقف المعارض الذي أبدته باريس التي تدعم اتفاقية المنطقة الاقتصادية الخالصة التي وقعتها إدارة جنوب قبرص اليونانية من جانبٍ واحدٍ مع دول المنطقة وبشكل يتعارض مع حقوق الأتراك القبارصة؛ إزاء اتفاقية المنطقة الاقتصادية الخالصة الموقعة بين تركيا وجمهورية شمال قبرص التركية في 21 أيلول 2011، ومنح الشراكة المساهمة للبترول التركية (TPAO) للقيام بعمليات المسح والتنقيب في إطار هذه الاتفاقية- مثالٌ واضح على السياسة المتحيزة التي تنتهجها باريس. علاوة على ذلك، تدعم فرنسا الأطروحة الوطنية المتطرفة لليونان وإدارة جنوب قبرص اليونانية، وتستأسر سياسة الاتحاد الأوربي في تركيا وشرق البحر المتوسط، وتضر من ثَمّ بمصالح أوربا الإستراتيجية. والغريب في الأمر أن الاتحاد الأوربي غالبًا ما يتبنى سياسات باريس المتحيزة بحجة «تضامن العضوية». على سبيل المثال، في بيانٍ مشتركٍ قُبِلَ في القمة السادسة لدول أوربا الجنوبية (فرنسا، إدارة جنوب قبرص اليونانية، إسبانيا، إيطاليا، مالطا، البرتغال، اليونان) الأعضاء في الاتحاد الأوربي، المنعقد في 14 حزيران 2019 في مالطا- وصف الاتحاد الأوربي عمليات التنقيب والحفر التركية، بأنها «غير قانونية»، وقرر أن يتخذ الاتحاد الأوربي «الإجراء المناسب» ضدها[6]. وأبدى الرئيس أردوغان بالمقابل تصريحات حادة اللهجة على هذا البيان، وأصبحت تشكل الخطوط الرئيسية لسياسة تركيا في شرق البحر الأبيض المتوسط:

«لا يحق لأحدٍ الكلام في شرق البحر الأبيض المتوسط غير الذين يحق لهم الكلام في ذلك. من أين لفرنسا الحق في الكلام عن شرق البحر الأبيض المتوسط؟ هل لها ساحل على شرق البحر الأبيض المتوسط؟ إنها تدعو نفسها للتدخل في المنطقة كما تشاء. هذا أمرٌ نرفضه. نحن دولة ضامنة في قبرص. وإنكلترا هي الدولة الضامنة في اليونان. فإن تكلمت هذه البلدان شيئًا؛ فسأتفهم. ولكن ماذا تفعل فرنسا هنا؟ إذا كنتِ تقولين إني موجودة في هذه المنطقة لأنّ شركتي توتال عقدت اتفاقيات، فدعي الكلام لتوتال... دعي الشعب الذي يعيش في قبرص يستفيد من جميع الإمكانات الموجودة في تلك المياه بحسب القانون الدولي. هذا كل ما في الأمر. أبناء جلدتي لهم حقٌّ هناك، لن نتخلى عنه إطلاقًا، ولن ندع أحدًا يأكل لهم حقّهم هذا[7].

وبالمثل، عادت الممثلة العليا للعلاقات الخارجية والسياسة الأمنية في الاتحاد الأوربي فيديريكا موغيريني لتتكلم في اجتماع مجلس العلاقات الخارجية للاتحاد الأوربي في لوكسمبورغ في 14 تشرين الأول 2019، وأكّدت أنه يجب على تركيا أن توقف عملية نبع السلام في شمال شرق سوريا، وأن الاتحاد الأوربي في تضامنٍ كاملٍ مع إدارة جنوب قبرص اليونانية فيما يتعلق بمسألة التنقيب التركي في شرق البحر المتوسط[8]. والبرلمان الأوربي الذي أُسِّس حديثًا بانتخابات جرت في أيار 2019 أصدر في 24 تشرين الأول 2019 قرارًا يدين فيه عملية نبع السلام التركية. وأخيرًا، في مشروع قانونٍ قُبِلَ بإجماع الأصوات في 31 تشرين الثاني 2019 في برلمانها، نددت فرنسا «بشدةٍ» العملية العسكرية التركية في شمال شرق

سوريا، وأكّدت «دعمها الثابت» لما يُسمَّى بقوات سوريا الديمقراطية (قسد) تحت غطاء محاربة داعش[9]. وهكذا، آثر الاتحاد الأوربي وفرنسا دعم الأجندات الانفصالية والشمولية لتنظيم PYD /YPG الإرهابي على التضامن مع تركيا التي تمنع بناء منطقة انفصالية/ إرهابية على حدود أوربا وحلف الناتو، واستقرار روسيا في سوريا، وتحدّ من الهجرة غير النظامية، وتساعد في عودة السوريين إلى أراضيهم بأمان. فحزب الاتحاد الديمقراطي جناح حزب العمال الكردستاني الإرهابي في سوريا، يحاول – كما أشار شَنَر آق ترك – إقامة نظام شمولي مسلح أحادي الحزب، يحاكي النموذج السوفيتي لستالين أيديولوجيًّا وعمليًّا، على عكس ما يجري تصويره في الغرب على أنه نظام ليبرالي تعددي[10].

> **قلنا: (قفوا) للذين يتجاهلون تركيا في شرق البحر الأبيض المتوسط... فلدينا أطول حدود على البحر الأبيض المتوسط، تبلغ 1792 كيلومترًا**

المبادرات الفرنسية لاستخدام الاتحاد الأوربي والناتو ضد تركيا:

تُمثّل إدانة الاتحاد الأوربي وفرنسا لمعاهدة ترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة التي أبرمتها تركيا مع الحكومة الليبية الشرعية في 27 تشرين الثاني 2019 ووصفهما هذه المعاهدة بأنها تخالف القانون الدولي؛ مثالًا آخر لبعد الاتحاد الأوربي عن الحياد في قضية جنوب شرق البحر المتوسط، ووقوعه رهينةً في يد اليونان وإدارة جنوب قبرص اليونانية. وقد ذكر أمر الله إشلر أهمية الاتفاق التركي الليبي عند أنقرة على النحو الآتي:

«قلنا: (قفوا) للذين يتجاهلون تركيا في شرق البحر الأبيض المتوسط... فلدينا أطول حدود على البحر الأبيض المتوسط، تبلغ 1792 كيلومترًا. إنهم يخططون لتحويل البحر الأبيض المتوسط إلى بحيرة تابعة لليونان أو إدارة جنوب قبرص اليونانية، كما لو أن تركيا ليس لها وجود في هذه المنطقة. وفي هذا السياق، يجري استخدام دول ليست لها سواحل على البحر الأبيض المتوسط [الإمارات وفرنسا]»[11].

بهذا الاتفاق التركي الليبي، تحطمت آمال وطموحات التحالف الخماسي: (فرنسا، إدارة جنوب قبرص اليونانية، الإمارات العربية المتحدة، مصر، اليونان) في إقامة نظام للأمن والطاقة يستثني جمهورية شمال قبرص التركية وتركيا في شرق البحر الأبيض المتوسط. وعلى الرغم من توقيع إدارة جنوب قبرص اليونانية على اتفاقية أنبوب غاز شرق المتوسط في 2 يناير 2020، إلا أنه يبدو أن هذا المشروع غير قابل للتنفيذ، نظرًا لكلفته العالية وانتهاكه منطقة الحدود البحرية التركية. ويبقى نقل الغاز المستخرَج من منطقتي أفروديت وليفياثان في شرق البحر الأبيض المتوسط إلى الأسواق الأوربية عبر الأراضي التركية خيارًا أكثر قصرًا وأمنًا، وأقل كلفة من مشروع أنبوب غاز شرق المتوسط.

تدعم فرنسا الكيانات الانفصالية غير الشرعية ضد تركيا، بحجة «محاربة التطرف» في ليبيا، كما تفعل في سوريا. فالدعم الذي قدمته فرنسا للانقلابي خليفة حفتر الذي لم يشارك في اتفاقية الصخيرات الموقعة برعاية الأمم المتحدة في ديسمبر 2015، لتشكيل حكومة وحدة وطنية في ليبيا، يتناقض مع القرار 2259 الذي اتخذته هي في مجلس الأمن (بصفتها أحد الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن للأمم المتحدة)، وظلت فرنسا على موقفها الداعم لحفتر، رغم أنه هو الذي رفض التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار في موسكو (13 يناير 2020) وفي برلين (19 يناير 2020). ولم تكتف بهذا، ففي مؤتمر صحفي مشترك جمعه برئيس الوزراء اليوناني كيرياكوس ميكوتاكيس في باريس بتاريخ 29 يناير 2020 أخذ إيمانويل ماكرون الرئيس الفرنسي يتهم أردوغان «بوعود لم يحققها» في ليبيا، وأدان مرة أخرى الاتفاق التركي الليبي في نوفمبر 2019 بلهجةٍ شديدة[12]. وفي 21 فبراير 2020، رست حاملة الطائرات الوحيدة (والأكبر في أوربا) المسماة «شارل ديغول» في ميناء ليماسول، بعد مناورة أُجرِيَت مع جيش إدارة جنوب قبرص اليونانية، في نطاق اتفاقية الدفاع المشترك الموقعة مع إدارة جنوب قبرص اليونانية[13].

الخريطة 1. خريطة الحدود البحرية في شرق البحر الأبيض المتوسط وفق الاتفاق التركي الليبي (27 نوفمبر 2019)

المصدر: يوجل أجار، تحليلات سيتا، العدد 301، (ديسمبر 2019)

«مناطق النفوذ البحري في شرق البحر الأبيض المتوسط والاتفاق التركي الليبي»

صرح رئيس إدارة جنوب قبرص اليونانية، نيكوس أناستاسياديس، بأن إرسال إدارة باريس حاملات طائراتها إلى شرق البحر المتوسط وبخاصة إلى الجنوب القبرصي، يعكس

رفع جودة الشراكة العسكرية بين فرنسا وإدارة جنوب قبرص اليونانية، وأكّد أن فرنسا بإرسالها حاملة الطائرات «أعطت رسالة واضحة لمن يريدون إثارة التوتر»[14]. ولكن هذا الموقف الذي تبنته فرنسا (والاتحاد الأوربي) الذي لا يعامل جانبي الجزيرة على قدم المساواة ويقبل الجانب اليوناني المخاطَب الوحيد، لا يثير إلا النزاع في الجزيرة، وهذا يزيد زعزعة استقرار شرق البحر المتوسط. وفيما يتعلق بالمسألة الليبية، فقد تحقق التوازن على الأرض، ورُفِع الحصار الذي فرضه الانقلابي حفتر عن طرابلس العاصمة خلال خمسة أشهر (يناير – يونيو 2020)، وهُزِمت ميليشياته في مواقع عديدة، وتراجعت بفضل الدعم العسكري الذي تقدمه تركيا للحكومة الشرعية الليبية (حكومة الوفاق الوطني بزعامة فايز السراج) بناء على طلب الحكومة الشرعية الليبية وقرار الأمم المتحدة[15]. بالمقابل، كانت فرنسا (والإمارات) أكثر المنزعجين من هذا الوضع، فتحولتا كما هو الوضع في الحالة السورية إلى توجيه خطابات عدوانية واتهامات باطلة لتركيا، وأحدث مثالٍ على هذه الاتهامات الباطلة والخطابات العدوانية البيان المشترك الصادر عن وزراء خارجية مصر واليونان وإدارة جنوب قبرص اليونانية وفرنسا والإمارات، بشأن شرق المتوسط وليبيا في 11 مايو 2020، حيث ناشدوا فيه تركيا احترام الحدود البحرية لجميع الدول في شرق البحر المتوسط،

والتوقف عن إرسال الإمدادات العسكرية إلى ليبيا، التزامًا بحظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة على ليبيا. علاوة على ذلك، دعوا الأطراف المتنازعة في ليبيا إلى وقف إطلاق النار من دون الإشارة إلى هجمات المليشيات والمرتزقة التابعين للانقلابي حفتر، التي أودت بحياة المدنيين الأبرياء[16]. من ناحية أخرى، جاء موقف أنقرة شديد اللهجة تجاه البيان ليزيح الستار عن سياسة ازدواجية المعايير التي تنتهجها باريس في شرق البحر الأبيض المتوسط:

«إنه مثالٌ يُستخلَص منه الدروس والعبر، مثالٌ عن نفاق مجموعة من الدول التي تسعى وراء خلق الفوضى الإقليمية وعدم الاستقرار، ولا ترى بأسًا في التضحية بآمال الناس في الديمقراطية على حساب اعتداءات الديكتاتوريين الانقلابيين الغاشمة، ولكن الهذيان يتملكهم عندما تُحبط تركيا مخططاتهم... ويتضح أن فرنسا التي حطمنا آمالها في بناء دويلة إرهابية في سوريا من خلال عملية نبع السلام قد أخذت على عاتقها في هذه الحالة الروحية التي تعيشها حماية تحالف الشر الذي أُقِيم في وجه تركيا[17].

بلغ التوتر بين أنقرة وباريس ذروته في 10 يونيو 2020، حيث قالت فرنسا: إنه ينبغي تفتيش سفينة الشحن «جيركين / Çirkin» المتوجهة إلى ليبيا حاملة السلاح برفقة فرقاطتين تركيتين، بحجة الاشتباه بأنها انتهكت حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة على ليبيا، وبأن السفينة الحربية الفرنسية «كوربيه» الموجودة هناك في نطاق مهمة الناتو جرى منعها والتحرش بها من قبل الفرقاطات التركية[18]. هذه الشكوى التي قدمتها باريس ليست سوى مؤشر جديد لسياسة ازدواجية المعايير التي تنتهجها في المنطقة منذ سنوات طويلة، لأن عملية إيريني البحرية التي أطلقتها فرنسا (والاتحاد الأوربي) في 1 أبريل 2020 لضمان تنفيذ حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة في ليبيا، لا تشمل تهريب الأسلحة لقوات حفتر الانقلابية من البر والجو، بل تستهدف وقف توريد الأسلحة إلى الحكومة الليبية الشرعية بحرًا[19].

بعد هذا الحدث، دعا وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان الاتحاد الأوربي إلى مناقشة مستقبل علاقاته مع تركيا بطريقة «خالية من السذاجة والمحرمات»، كما لو أن تركيا هي المسؤول الأصلي عن الفوضى في ليبيا، وقال: إنه يجري العمل على تشبيه الصراع في ليبيا «بالحالة السورية»، وأكد أخيرًا الرئيس الفرنسي ماكرون أن «اللعبة الخطيرة التي تلعبها أنقرة في شرق البحر المتوسط وليبيا لن يُسمَح بها»[20]. واتهمت الإدارةُ الفرنسية «التي لم تستطع أن تستسيغ إخفاق دعمها للانقلابي حفتر- أنقرةَ التي تدعم الحكومة الليبية الشرعية بالعدوانية، بناءً على منعكس يلازمها منذ زمن الاستعمار السابق» على حد قول برهان الدين ضوران[21]. وبحسب الخبر الوارد في جريدة لوفيغارو الفرنسية الشهيرة، خلال الزيارة الرسمية التي قام بها أناستاسيادس، رئيس إدارة جنوب قبرص اليونانية، لباريس في 23 يوليو 2020، صرّح ماكرون أن تركيا وروسيا تتصرفان بمزيدٍ من الطموح في الصراع على السلطة في شرق البحر الأبيض المتوسط، وأن ثقل الاتحاد الأوربي لا يزال قليلًا جدًّا،

ووصف رئيس إدارة جنوب قبرص اليونانية «ببصيص الأمل» في المنطقة، نظرًا للمبادرات التي يقوم بها للحيلولة دون امتلاك تركيا نفوذًا في البحر الأبيض المتوسط. ولكن العامل الذي يزيد نفوذ روسيا في شرق البحر الأبيض المتوسط[22]،ويحول الاتحاد الأوربي إلى لاعب غير فعال في المنطقة، هو في واقع الأمر السياسات الفرنسية.

الاتفاق الذي يدعم أطروحة اليونان في شرق البحر الأبيض المتوسط:

في 9 يونيو 2020، وقّع وزير الخارجية الإيطالي لويجي دي مايو ونظيره اليوناني نيكوس دندياس اتفاقية بحرية بين البلدين في أثينا، ودعمت فرنسا هذه الاتفاقية. بهذه الاتفاقية تدافع اليونان وفرنسا بكل عدوانيةٍ عن أطروحتهما في امتلاك الجزر ببحر إيجة وشرق البحر المتوسط مياهًا إقليمية، وحملتا فرنسا على قبول هذه الأطروحة. وكما هو موضح في الخريطة 2، لم تأخذ اليونان مياهًا إقليميةً ببعد 6 أميال بحرية فقط، بل منحت أيضًا نفوذًا كاملًا لجزرها، في اتفاقها مع إيطاليا. وبهذا شكلت أثينا وباريس سابقة قانونية لاستخدامها في وجه تركيا في بحر إيجة وشرق البحر الأبيض المتوسط، والإشارة إلى أن الاتفاق التركي الليبي الذي حصل في نوفمبر 2019 مخالف للقانون الدولي[23].

الخريطة 2: اتفاقية المنطقة الاقتصادية الخالصة بين إيطاليا واليونان منحت الجزر نفوذًا كاملًا

المصدر: يونان ستي تايمز، بول أنطونيوبولوس، «الصفقة البحرية اليونانية الإيطالية تعطّل المسعى التركي للهيمنة على شرق البحر المتوسط»، (تاريخ الزيارة: 13يوليو 2020):

في وقتٍ سابقٍ، كانت اليونان قد حملت ألبانيا أيضًا على قبول الأطروحة التي تدافع عنها ضد تركيا في بحر إيجة وشرق البحر الأبيض المتوسط، حيث ربطت اليونان عضوية ألبانيا في الاتحاد الأوربي باتفاقية المنطقة الاقتصادية الخالصة بين البلدين، فحملت ألبانيا

على توقيع اتفاقٍ مخالف لمبدأي الإنصاف والتناسب عام 2009. فحصل أن بدأ خط الوسط لألبانيا من قارتها الأم، في حين بدأت اليونان خطها الوسط من أقرب جزيرة إلى ألبانيا. وبحسب حسين إشقسال: «الأمر الأكثر مأساوية هو أن المكان الذي بدأت فيه اليونان خط الوسط هو صخرة باركيتا المهجورة التي لا حياة فيها، والتي تكاد تختفي أحيانًا بفعل المد والجزر»[24]. فجرى إلغاء اتفاقية عام 2009 من قبل المحكمة الدستورية في ألبانيا بحجة أنها تخالف مبدأ الإنصاف، ولكن اليونان عادت تستعمل مسألة العضوية في الاتحاد الأوربي ورقةً رابحةً للضغط مجددًا على ألبانيا. تريد أثينا باتفاقها الجديد المحتمل توقيعها مع تيران أن تضع سابقة قانونية – تمامًا كما فعلت في اتفاقها مع إيطاليا –لاستخدامها ضد تركيا في بحر إيجة وشرق البحر الأبيض المتوسط.

الخاتمة:

منذ اكتشاف احتياطيات المواد الهيدروكربونية الضخمة في شرق البحر الأبيض المتوسط في عام 2010 تعمل اليونان على إنشاء نظامٍ للأمن والطاقة في هذه المنطقة يستثني تركيا والقبارصة الأتراك، بالتحالف الخماسي مع اليونان وإدارة جنوب قبرص اليونانية ومصر والإمارات العربية المتحدة. وباريس التي صادقت على اتفاقية المنطقة الاقتصادية الخالصة التي وقعتها إدارة جنوب قبرص اليونانية من جانبٍ واحدٍ مع دول المنطقة وبشكل يتعارض وحقوق الأتراك القبارصة- تدعم الأطروحة الوطنية المتطرفة لإدارة جنوب قبرص اليونانية؛ من أجل تقويض نفوذ تركيا التي تملك أطول شريط ساحلي على شرق البحر الأبيض المتوسط، وحصره في خليج أنطاليا. وفي هذا السياق، تدعم باريس اتفاقية المنطقة الاقتصادية الخالصة الموقعة مؤخرًا بين اليونان وإيطاليا التي تمنح نفوذًا كاملًا للجزر في البحر الأيوني، وتريد بهذا الاتفاق أن تشكل سابقة قانونية تستخدمها ضد تركيا في بحر إيجة وشرق البحر الأبيض المتوسط.

كما أن فرنسا هي المسؤولة عن الفوضى التي عمّت ليبيا منذ عام 2011 الذي اندلعت فيه الأزمة، فهي التي تدعم منذ سنوات طويلة الانقلابي خليفة حفتر سياسيًّا وعسكريًّا ضاربة قرارات مجلس الأمن بعرض الحائط، مع العلم أن خليفة حفتر هو أكبر تهديد للاستقرار ووحدة الأراضي في ليبيا. من ناحية أخرى، تعمل باريس على استخدام الاتحاد الأوربي وحلف الناتو لتقويض/ إنهاء الدعم السياسي والعسكري الذي تقدمه تركيا للحكومة الشرعية في ليبيا (حكومة الوفاق الوطني بقيادة فايز سراج) بناء على طلب هذه الحكومة وقرارات الأمم المتحدة، ولكنها بقيت عاجزة بلا حول وقوة أمام النجاحات العسكرية التي أحرزتها تركيا في الساحة الليبية. وسيبقى هذا العجز الفرنسي ولن يزول وإن كانت

باريس (وأبو ظبي) تدفعان مصر إلى تهديدها بالتدخل في ليبيا. صحيح أن السيسي بدأ يتدخل في الشأن الليبي تدخلًا محدودًا، إلا أن احتمالية نجاحه ضئيل جدًّا. وكما يؤكد علماء الاجتماع، فإن الخطاب العدواني الذي يطلقه الديكتاتوريون هو مجرد تهديدات فارغة المضمون، يطلقونها لحفظ الاعتبار فقط لا غير. فالأولوية بالنسبة للديكتاتوريين تتمثل في الحفاظ على سلطتهم، وسحق شعبهم، واستخدام الجيش في المقام الأول لهذا الغرض[25].

إذا كانت سياسة المعايير المزدوجة الخطيرة التي تنتهجها فرنسا في شرق البحر الأبيض المتوسط وليبيا ستتمخض عن عواقب، فإن هذه العواقب هي مساعدة روسيا على الاستقرار في شمال إفريقيا، وتعريض الجناح الجنوبي لحلف الناتو للخطر، وزيادة انقسام الاتحاد الأوربي؛ لتحويله بذلك إلى لاعب غير فعال في جيوسياسة المنطقة. وإذا كانت الرغبة قائمة عند الاتحاد الأوربي وحلف الناتو في إيقاف فرنسا عند حدها، فينبغي عليهما أن يدعوا إلى وقف المطالب المتطرفة لفرنسا واليونان. ولا نظن أن فرنسا بهذه السياسة المتحيزة والعقوبات التي تنوي فرضها تستطيع أن تحمل تركيا على التخلي عن مصالحها المشروعة في ليبيا وشرق البحر الأبيض المتوسط. والطريق الصحيح هو أن يختار الاتحاد الأوربي وحلف الناتو أسلوب الحوار الذي يحترم ويراعي المصالح المحقة لكل من تركيا وجمهورية شمال قبرص التركية. ويبدو أن هذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها بناء نظام مستدام للطاقة والأمن، وتحقيق الاستقرار في ليبيا وشرق البحر الأبيض المتوسط.

الهوامش والمراجع:

1. «وزير الخارجية جاويش أوغلو: ماكرون هو الذي يتجاوز حدّه، ويقوم باللعبة الخطرة»، وكالة الأناضول للأنباء، 24 حزيران 2020.
2. L'intervention Française en Libye, un 'Investissement sur L'avenir", Le" Point Politique, 27 août 2011.
3. «امتحان الغرب مع الانقلاب»، وكالة الأناضول للأنباء، 20 مايو 2015.
4. حسين إشقسال، «ينبغي على اليونان أن تتخلص من هذيانها بملكية شرق البحر الأبيض المتوسط»، وكالة الأناضول للأنباء، 19 حزيران 2020.
5. «فرنسا تستقر في شرق البحر الأبيض المتوسط»، دوتشي فيلي التركية، 13 شباط 2019.
6. Turkey Rejects Biased Remarks on Cyprus, East Med in Southern EU" Summit", Daily Sabah, 15 June 2019.
7. «الرئيس أردوغان: فرنسا لا تملك حقّ الكلام في شرق البحر المتوسط»، صباح 16 حزيران 2019.
8. «الاتحاد الأوربي يندّد بعملية تركيا»، دوتشي فيلي التركية، 14 أكتوبر 2019.

9. «البرلمان الفرنسي ندّد بشكل رسمي بعملية نبع السلام»، Bianet، 31 أكتوبر 2019

10. شنر آق تورك، «النموذج الكردي السوفييتي لـPKK/PYD»، يني شفق، 26 يناير 2016. وانظر كذلك: Şener Aktürk, "The PKK and PYD's Kurdish Soviet Experiment in Syria and Turkey", Daily Sabah, 27 Ocak 2016

11. «تصريح الممثل التركي الخاص بليبيا إشلر حول البحر المتوسط: قلنا للذين يتجاهلون تركيا: قفوا»، يني شفق، 17 ديسمبر 2019.

12. Macron Accuses Erdoğan of 'Broken Promise' on Libya", Politico, 29" .January 2020

13. «فرنسا ترسل حاملة طائراتها إلى قبرص»، دوتشي فيلي التركية، 21 شباط 2020.

14. «فرنسا ترسل حاملة طائراتها، وأمريكا تبدأ بإنشاء قاعدتها في الجنوب القبرصي»، يني شفق، 23 شباط 2020.

15. حسين ألب تكين، «رؤية شرق البحر المتوسط المتغيرة، أسبابها، وآثارها»، صباح، 11 يوليو 2020.

16. Joint Declaration Adopted by the Ministers of Foreign Affairs of Cyprus," Egypt, France, Greece, and the United Arab Emirates (11.05.2020)", Hellenic Republic Ministry of Foreign Affairs, https://www.mfa.gr/en/current-affairs/statements-speeches/joint-declaration-adopted-by-the-ministers-of-foreign-affairs-of-cyprus-egypt-france-greece-and-the-united-arab-emirates-11052020.html, (Accessed on 12 July 2020).

17. «11، SC-33 مايو 2020، جواب سؤال من الناطق الرسمي لوزارة الخارجية حلمي آق صوي حول البيان المشترك لوزراء خارجية مصر واليونان وإدارة جنوب قبرص وفرنسا والإمارات العربية المتحدة»، وزارة الخارجية التركية، (تاريخ الزيارة: 12 يوليو 2020): http://www.mfa.gov.tr/sc-33-gkry-ortak-bildiri-hk-sc.tr.mfa

18. «تحرك حلف شمال الأطلسي في موضوع اتهام التحرش الذي وجهته فرنسا لتركيا»، دوتشي فيلي التركية، 18 حزيران 2020.

19. «أوربا تحاول خنق ليبيا باسم السلام»، وكالة الأناضول للأنباء، 9 نيسان 2020.

20. France Calls on EU to Discuss Relationship with Turkey", Reuters," 24 Haziran 2020; "Emmanuel Macron: 'Turkey is Playing a Dangerous Game in Libya'", Euronews, 23 June 2020.

21. برهان الدين ضوران، «ضرر ماكرون بالاتحاد الأوربي وحلف شمال الأطلسي»، صباح، 26 حزيران 2020.

22. Macron Dénonce la Violation des Souverainetés Grecque et Chypriote" .par la Turquie", Le Figaro, 23 juillet 2020

23. Greece, Italy Sign Accord on Maritime Zones in Ioanian Sea", Reuters," .9 June 2020

24. إشقسال، «ينبغي على اليونان أن تتخلص من هذيانها بملكية شرق البحر الأبيض المتوسط».

25. Bruce Bueno de Mesquita and Alastair Smith, The Dictator's Handbook: Why Bad Behavior is Almost Always Good Politics, (Public Affairs, New York: 2012).